

١٩٨٦٠٤٢٧-٥٥٥٢-٢

تحايل

قال وزير بارز ان ما أبلغته «القوات اللبنانية» لمفتي الجمهورية بشأن المخطوفين قبل تسليمهم هو غير ما أعلنته بعد تسليمهم وخصوصا اعلانها بأن لم يعد لديها مخطوفون.

الملف مفتوح

رجحت مصادر أمنية وجود ما يتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مخطوف لدى «القوات اللبنانية» وانه لدى قيادة جيش اليرزة معلومات دقيقة حول هذا الموضوع.

بعد تبرؤ "القوات" من مئات المخطوفين

الحص: ما مصير بقية المخطوفين هل تبخروا أم تم يولدوا أصلاً؟

كانت تشمل نحو ١٥٠٠ مخطوف. فماذا حل بالباقيين؟ الجواب الوحيد الذي نسمعه من الناطقين باسم «القوات اللبنانية» على هذا السؤال هو الدعوة لمعاينة ثكناتهم وسجونهم للتحقق من أن أحداً لم يبق فيها من المحتجزين. السؤال يبقى مطروحاً: ماذا حل بالباقيين؟ هل يريد الخاطفون اقناعنا بأن هؤلاء تبخروا أو بأن أمهاتهم لم تلدهم أصلاً؟!

انهم يحاولون أن يصوروا للناس أن مبادرتهم في الإفراج عن ثلاثة وثلاثين مخطوفاً كانت عملاً إنسانياً أخلاقياً. ونحن نقول: أولاً، أن احتجازهم أساساً لم يكن عملاً إنسانياً أو أخلاقياً. وثانياً، أن التبرؤ من مئات الآخرين ليس من الإنسانية أو الأخلاقية في شيء. الخطف في قاموسنا عمل إجرامي بشع بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. وكل الأعداء والذرائع التي تصطنع لتبرير مثل هذا العمل مرفوضة، ومسؤولية الجريمة تبقى في عنق مرتكبيها.

أما دار الفتوى فدورها في هذا الصدد هو الدور الإنساني الأخلاقي الصرف، وأية محاولة لتحميل موقفها غير هذا المعنى هي إما خاطئة أو مغرضة وهي بالتالي ساقطة سلفاً.

وكان الرئيس الحصزار السيد عدنان الحكيم في زيارة ودية.

أثار وزير التربية والعمل الرئيس الدكتور سليم الحص قضية العدد الكبير الباقي من المخطوفين في سجون ومعتقلات «القوات اللبنانية»، متسائلاً عن مصيرهم، مشيراً إلى أن تبرؤ الناطقين باسم هذه «القوات» من مئات الآخرين ليس من الإنسانية أو الأخلاقية في شيء. وشجب الخطف مؤكداً على أنه «عمل إجرامي بشع بصرف النظر عن أي اعتبار»، رافضاً كل الأعذار والذرائع التي تقدمها هذه «القوات»، مشدداً على أن «مسؤولية الجريمة تبقى في عنق مرتكبيها».

وأكد على أن دور دار الفتوى في هذا الصدد إنساني، معتبراً أن أي محاولة لتحميل موقفها غير هذا المعنى ساقطة سلفاً.

فقد أدلى الرئيس الحص بتصريح أمس تعليقاً على إطلاق دفعة من المخطوفين قال فيه: نقول أولاً: هنيئاً للذين أطلقوا وأهلهم. نظن أن أحداً بيننا لا يبتهج لإطلاق مخطوف كائن من كان، ولكننا لا نستطيع إلا أن نتوقف عند هذا العدد الضئيل من المفرج عنهم نسبة لمجموع المخطوفين المصرح عنهم والمطالب بهم. فنسال الخاطفين عن مصير الباقيين؟

إننا نعلم أن لوائح اللجنة التي شكلتها الحكومة لمتابعة قضية المخطوفين